

Distr.: General  
16 September 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة  
محضر موجز للجلسة الخامسة  
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد لاسو مندوسا . . . . . (إكوادور)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة توكيلاو

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

مسائل ساموا الأمريكية، وأنغيلا، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، وغوام،  
ومونتسيرات، وبيتكيرن، وسانت هيلانة، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن التابعة  
للولايات المتحدة

مسألة إيفاد البعثات الزائرة (يتبع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال  
للبلدان والشعوب المستعمرة

مسألة الصحراء الغربية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت

يمكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٢٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقرّ جدول الأعمال.

مسألة توكيلاو (A/AC.109/2015/3 و A/AC.109/2015/L.15)

٢ - الرئيس: وجه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن مسألة توكيلاو (A/AC.109/2015/3)،

وإلى مشروع قرار بشأن مسألة توكيلاو (A/AC.109/2015/L.15).

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٣ - الرئيس: قال إنه سيجري، وفقا للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، دعوة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى التكلم أمام اللجنة، وأنهم سيغادرون الجلسة بعد الانتهاء من الإدلاء ببياناتهم.

٤ - السيد بيريس (أولو - أو - توكيلاو)، الرئيس الفخري للإقليم: بعد ترتيب صلاة من صلوات توكيلاو تشجيعا لجميع الحاضرين على الوقوف معا والمضي قدما، قال إن شعب توكيلاو، بوصفه من البولينيزيين الذين يتشاركون في ثقافة وتقاليد مماثلة مع الشعوب الأخرى في منطقة جنوب المحيط الهادئ، يعترم مواصلة تطوير علاقاته مع جيرانه. وأضاف أنه في خطابه أمام مجلس الفونو العام بخصوص الإصلاحات المطلوبة للمؤسسات اختار تعبيرا نابعا من التقاليد فحواه أن "الرياح ستغير اتجاهها غدا". إن تحديث توكيلاو وتعزيزها من خلال تقديم الخدمات بشكل جيد لرفع مستوى المعيشة يستلزم التكيف مع التغيير في الزمن مع التمسك بمبادئ "الطريقة التوكيلاوية".

٥ - وأعقب ذلك بالقول إن مثوله أمام اللجنة مدفوع أيضا بالرغبة في أن يعود إلى توكيلاو برؤية جديدة عن المستقبل، خصوصا في ضوء الأهمية التي توليها اللجنة لمسائل من قبيل أهمية تغير المناخ في عملية إنهاء الاستعمار ومعاملة الأقاليم على أساس كل حالة على حدة. وما برحت توكيلاو تؤيد إيلاء نظر خاص للأقاليم لدى الانخراط في

شراكات مفيدة مع هيئات الأمم المتحدة المتخصصة في مجالات تغير المناخ، والطاقة المتجددة، والتنمية المستدامة. إن العالم يمر بمنعطف بالغ الأهمية، وليس في وسع توكيلاو تحمل أن يقيد مركزها السياسي قدرتها على إسماع صوتها بصدد تلك المسائل. وإن مسألتي عملية إنهاء الاستعمار والتنمية ليستا مسألتين متوازيتين؛ ولكنهما مسألة واحدة بالنسبة لتوكيلاو.

٦ - وانتقل إلى التطورات المهمة التي حدثت منذ عام ٢٠١٤ فقال إن طلب توكيلاو الانضمام كعضو منتسب إلى منتدى جزر المحيط الهادئ قد قبل في آب/أغسطس من العام الحالي، بعد أن كانت تشارك كمراقب على مدى عدة سنوات في الاجتماع السنوي الذي يعقده قادة المنتدى. وجاء قبول عضوية الإقليم إقرارا بما يبذله من مساع صوب الحكم الذاتي وإسهاماته في الهيئات الإقليمية، ومن أبرزها الاضطلاع بمنصب رئيس لجنة مصائد الأسماك التابعة للمنتدى، واستضافة الاجتماع الوزاري السنوي الذي عقده تلك اللجنة، واعتمد فيه ترتيب توكيلاو بشأن إدارة مصائد أسماك التونة الصفراء الزعانف في جنوب المحيط الهادئ. وشاركت توكيلاو في المؤتمر الدولي الثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي خصص لمنطقة المحيط الهادئ بصدد عدد من المسائل المهمة، منها تغير المناخ، والموارد البحرية وموارد المحيطات، وضبط الكوارث والمخاطر، وإدارة المياه والنفايات. ودخلت توكيلاو في ترتيبات عملية مع بلدان أخرى، منها ائتلاف دول الجزر المرجانية بشأن تغير المناخ. وأعلنت توكيلاو أيضا التزامها بإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) ودعمها التام لتلك الإجراءات.

٧ - وأردف قائلا إن الهدف من خطة توكيلاو الاستراتيجية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٥، التي دخلت حاليًا السنة الأخيرة من فترة تنفيذها، هو بناء مجتمع صحي يتوافر فيه تكافؤ الفرص أمام الجميع. وتتوخى توكيلاو وضع خطة أطول مدى للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ تتألف من ثلاث استراتيجيات فترة كل منها خمس سنوات. وسيكون من

الصحة العالمية على برنامج "حظر المشروبات الغازية" الذي حظر تداول تلك المشروبات في الإقليم منذ عام ٢٠١٣.

٩ - وتابع قائلاً إن المنطقة الاقتصادية الخالصة مصدر رئيسي من مصادر الإيرادات في توكيلاو. وقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في إيرادات مصائد الأسماك، الأمر الذي شكل دعماً للميزانية، ومع ذلك فإنها لا تمثل إيراداتاً مضموناً بسبب التباينات في المناخ والأحوال في المحيط، وهجرة الأنواع التي يتجه إليها الصيد، وتزايد تطور أنماط صيد الأسماك. وتسعى توكيلاو في عملية التخطيط إلى تعظيم الفرص المحققة من الموارد البحرية، إلا أنها تسعى أيضاً إلى تجنب الإغراق في الاعتماد على الإيرادات المتوقعة. وبناء عليه، وافق مجلس الفونو العام في أوائل عام ٢٠١٥ على إعادة استثمار العائدات المحققة من صندوق الاستثمار، وهو صندوق مشترك بين الأجيال لصالح مستقبل توكيلاو، في شكل إضافة إلى رأس مال الصندوق.

١٠ - وأشار إلى أن القادة السابقين قد أبلغوا اللجنة بضرورة وجود خدمات شحن فعالة بالسفن في توكيلاو، ودعوا منذ فترة طويلة إلى وجود سفينة توفر صلة منتظمة وآمنة وموثوق بها بالعالم الخارجي. وستظهر هذه السفينة قريباً، وهي تحمل اسم ماتاليكي وهو اسم مجموعة كواكب تمهدي الصيادين في طريقهم منذ سنوات وتساعدهم على التنبؤ بالرياح وأنماط الطقس. ومن المؤكد أن تفضي تلك السفينة إلى تحسين عملية النقل، بيد أن توكيلاو ستواصل استطلاع وسائل أخرى من وسائل النقل الجوي بهدف توفير الفعالية في تقديم الخدمات والاستجابة لحالات الطوارئ.

١١ - وحثم بيانه قائلاً إن توكيلاو ليس لديها حالياً بشكل محدد خطة أو جدول زمني لإنهاء الاستعمار. ومن الإنصاف القول إن تقرير المصير، رغم أنه ليس أولوية فورية فهو هدف نهائي قبلته نيوزيلندا وأيدته دون ممارسة أي نوع من الضغوط. ومع ذلك، فإن العمل اللازم لبناء بنية أساسية قوية وكذلك بناء هياكل ونظم وإجراءات ملموسة داخل المؤسسات القروية والوطنية دعماً للحكومة الرشيدة، عنصر

شأن وضع خطة مؤقتة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ ضمان القيام على نحو ملائم بمعالجة الأنشطة المتبقية من الخطة الراهنة، وتوفير محفل رئيسي وترتيبات أساسية دعماً للتخطيط الطويلة الأجل. ويجري أيضاً وضع إطار بصدد رفع مستوى المعيشة، وهو محل التركيز في الفترة الحالية، وسيكون من شأنه معالجة مسألة تقديم الخدمات من خلال تحسين الحوكمة، ونظم وعمليات الإدارة. ففي الماضي، أثار توكيلاو مسائل هياكل الحوكمة، والتزاهة المالية، وتحسين البنية الأساسية اللازمة للخدمات العامة، والأهم من ذلك، الحوكمة الرشيدة في تلك المجالات. ويلتزم كل من حكومة توكيلاو، والمحالف القروية، وقطاع الخدمة العامة بالعمل معاً على تحقيق نتائج أفضل في التعليم والصحة، بمساعدة نيوزيلندا والشركاء في التنمية، ومنهم اللجنة ووكالات الأمم المتحدة.

٨ - ومضى قائلاً إن الأمم المتحدة ما برحت تضطلع بالدور الرائد في الجهود العالمية المبذولة صوب معالجة المسائل المهمة المتصلة بتغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر، وهي أخطار مثار قلق لدى توكيلاو وأثرت فيها فعلاً. وإن حقيقة تغير المناخ ظاهرة للعيان في التغيرات التي تشهدها البيئة الساحلية، وتساعد درجات الحرارة، وحموضة البحيرات، وتضرر الأمن الغذائي. فالآثار التي تعرضت لها حياة مواطني توكيلاو وخيمة، ومع ذلك ليس بوسعهم المشاركة في المناقشة الدولية الدائرة بشأنها. لذا، تعمل توكيلاو عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ساموا على تدشين بعثة مشتركة بين مجلس المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ والأمم المتحدة في آب/أغسطس. ويشكل التعاون عنصراً مهماً للغاية في خطة توكيلاو الطويلة الأجل، وفي ضمان أن تستجيب الأطر الإنمائية المقبلة للأولويات والأهداف والمؤشرات المحلية. ويعمل البرنامج الإنمائي فعلاً عن كثب مع توكيلاو على تعزيز مشاريعها التي تعتمد على الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، ما زالت المشاريع النابعة من المجتمع تحقق نجاحاً كبيراً: فقد حصلت توكيلاو عام ٢٠١٥ على تقدير منظمة

حكومة نيوزيلندا هي ضمان أن يتلقى جميع مواطني توكيلاو الخدمات الضرورية الملائمة، وتحسين حالة معيشة أولئك الذين يعيشون في توكيلاو. ويعمل الطرفان معا على وضع خطة ترمي إلى تحسين المعيشة بهدف معالجة ما تم التعرف عليه من مواطن ضعيف، إلى جانب خطة خمسية تستهدف تحسين الخدمات العامة في توكيلاو. ويجري العمل فعلا على قدم وساق، ولم ترد بعد المدخلات من المجالس القروية الثلاثة (توبوليغا) الكفيلة بتوفير المعلومات اللازمة للمناقشة التي سيجريها مجلس الفونو العام في جلسته المقبلة خلال تموز/يوليه.

١٤ - وأضافت قائلة إن من بين مسارات العمل الكثيرة الجارية حاليا السفينة الجديدة المصنعة لأغراض محددة بهدف خدمة توكيلاو. وستقدم السفينة، التي تكلفت ١٢,٥ مليون دولار نيوزيلندي، كمنحة إلى توكيلاو في آب/أغسطس ٢٠١٥، وستتولى صيانتها شركة متخصصة في إدارة السفن ضمنا لسلامة مواطني توكيلاو وتشغيل السفينة بأمان. وثمة مسألة أخرى لها أولويتها هي تحسين طريقة توفير التعليم إلى أطفال توكيلاو من خلال عملية مدارة بشكل مشترك. وفي أعقاب استعراض جرى في الآونة الأخيرة لحالة التعليم وأظهر أن ثمة حاجة عاجلة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات، تقدم نيوزيلندا دعما تقنيا في المدارس وإدارة التعليم بالإقليم، والتزمت بتقديم مبلغ إضافي قدرة مليون دولار نيوزيلندي سنويا على مدار فترة خمس سنوات. والتزم إقليم توكيلاو بالتوازي مع ذلك بزيادة محصنات التعليم بميزانيته. يمرور الزمن. ويستهدف أيضا التعاون الجاري مع توكيلاو تعظيم الإيرادات المحققة من واردات الإقليم الذاتية، خصوصا مصائد الأسماك - أكبر مصادر الدخل في توكيلاو - التي حققت مبلغ ١٠,٧٥ ملايين دولار نيوزيلندي في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وبناء على طلب توكيلاو، واصل حاكم توكيلاو إدارة موارد مصائد الأسماك في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للإقليم، بالتعاون مع الإقليم وبمساعدة من وزارة الصناعات الأساسية النيوزيلندية.

محوري في تطوير القدرة على التكيف وقدرة الشعب الذاتية على التكيف. لقد أحرز إقليم توكيلاو تقدما عظيما صوب الوفاء بتموحدات شعبه في تحقيق مستقبل مضمون وأكثر إشراقا من خلال الدعم السخي والصادق من الدولة القائمة بالإدارة. وأعرب عن تطلعه لأن يتواصل الدعم المقدم من لجنة الـ ٢٤ وأسرة الأمم المتحدة.

١٢ - السيد ميناه (سيراليون): أعرب عن تعازي وفده في فقد أرواح أولئك القادة البارزين من توكيلاو، ثم قال إنه قد شعر بالسرور بسماع وجود علاقة صحية بين الدولة القائمة بالإدارة، التي تبدي قدرة قيادية ملحوظة، وشعب توكيلاو. إن ذلك التواؤم بشير خير لأعمال اللجنة. وفي معرض ملاحظة التحديات التي تواجه توكيلاو، خصوصا فيما يختص بتغير المناخ، الذي يهدد بقاء الإقليم ذاته، أعرب عن أمله في أن تكون عضوية الإقليم في منتدى جزر المحيط الهادئ عضوية مثمرة، وأن يساعد أيضا التشارك مع الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى على دعم ما يبذله الإقليم من مساع. وأشاد بإقليم أولو - أو - توكيلاو وشعبه لما أبدوه من التزام صوب تحسين معيشة مواطني توكيلاو وضمن التكافؤ في الفرص، في الوقت الذي لديهم اعتقاد مثار إلهام بأن الرياح ستغير اتجاهها. وتتواصل اللجنة دعم توكيلاو إلى الوقت الذي يبدي فيه الإقليم الرغبة في سلوك طريق آخر.

١٣ - السيدة نغواتي (نيوزيلندا): تكلمت باسم الدولة القائمة بإدارة توكيلاو فقالت إن نيوزيلندا ما زالت تقدر اهتمام اللجنة بتوكيلاو، وما برحت ملتزمة بالتعاون على ضمان تقديم معلومات دقيقة في حينها عن توكيلاو إلى اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وتتواصل نيوزيلندا العمل عن كثب مع قيادة توكيلاو وشعبه، وذلك باعتبارها دولة قائمة بالإدارة، وتدرك وجود الكثير من التحديات المتواصلة التي تواجه الإقليم، خصوصا موقعه كواحد من أكثر المجتمعات المعزولة جغرافيا في العالم. وأضافت أنه تمشيا مع علاقة نيوزيلندا الدستورية بتوكيلاو، واستجابة لدواعي القلق إزاء حجم التمويل المقدم منها، لا تزال أولويات

و A/AC.109/2015/9 و A/AC.109/2015/10 و A/AC.109/2015/11 و A/AC.109/2015/12 و A/AC.109/2015/14 و A/AC.109/2015/L.8 (الرئيس: استرعى الانتباه إلى وقفات العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن معلومات عن تلك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والتي ترد في الوثائق A/AC.109/2015/1 و 4 إلى 12 و 14.

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ١٨ - الرئيس: قال إنه سيجري، وفقا للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، دعوة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى التكلم أمام اللجنة، وسوف يغادرون الجلسة بعد الانتهاء من الإدلاء ببياناتهم.

٢٠ - السيد هويل (جزر تركس وكايكوس): قال إن مثوله أمام اللجنة مؤشّر على تصميم الإقليم على استنفاد جميع القنوات المؤدية إلى الحصول على تقرير المصير. ورغم أن الجزر تضم عددا من المنتجعات الفاخرة وتمثل وجهة سياحية رئيسية، فإن تاريخ تلك الجزر الذي شهد ضمها إلى بلدان أخرى على يد القوى الاستعمارية، حسب مدى تذبذب أسعار الموارد الطبيعية، يعني أن الدولة القائمة بالإدارة لا تزال تعتبرها مجرد سلعة عقارية. ولقد أنجز القادة المحليون الكثير، بخبرتهم في الحكم التي ترجع إلى أوائل السبعينيات فحسب، وذلك رغم ضآلة ما لديهم من خبرة وما واجههوه من عقبات. إن رغبتهم في تجنب أخطاء الماضي تتجلى في إنفاق مبالغ كبيرة على التعليم في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧، بيد أن ميزانية المنح الدراسية، التي تُنتقد على أنها تبديد للأموال، قد خُفضت عام ٢٠١٠.

٢١ - ومضى قائلاً إن هناك عددا من المسائل التي دفعت مواطنيه إلى التساؤل عن الحرية ومدى التقدم المحرز في جزرهم، التي هي أحد الأقاليم التابعة للمملكة المتحدة فيما وراء البحار. وهم غير راضين عن ما تقوم به الدولة القائمة بالإدارة، التي تضطلع بالمسؤولية عن الأمن الداخلي والخارجي، من جهود صوب الحد من الارتفاع الظاهر في الجريمة، أو سداد تكلفة تسليم المجرمين. ولقد تم تصفية

١٥ - وحسب ما جاء في ملاحظات حاكم الإقليم بالبيان الذي ألقاه أمام اللجنة عام ٢٠١٤، تتركز الجهود على توفير الخدمات الأساسية أمام توكيلاو قبل النظر في أي إجراء آخر من إجراءات تقرير المصير. ولا يوجد دفع حثيث صوب تغيير الوضع القائم. ولا تزال نيوزيلندا، أكبر جهة مانحة ثنائية لتوكيلاو، ملتزمة بتحقيق التنمية الطويلة الأجل في الإقليم، وستخصص على الأقل مبلغ ٢٠,٦ مليون دولار نيوزيلندي لصالح مجالات النقل والتعليم ودعم الميزانية عن الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

مشروع القرار A/AC.109/2015/L.15: مسألة توكيلاو

١٦ - السيد أيسي (بابوا غينيا الجديدة): عرض مشروع القرار باسم بلده وفيجي وقال إنه في حين أن جانبا كبيرا من قرار العام السابق لا يزال مهما، فإن النص يعكس التطورات منذ عام ٢٠١٤. ويتمثل أهم هذه التطورات في مشاركة توكيلاو في الشؤون الإقليمية والدولية، وهو ما يشكل لبنة مهمة من لبنات صرح طموحاته المقبلة. وقد نجح إقليم توكيلاو، في حدث تاريخي لم يسبق له مثيل، في استضافة ورئاسة اجتماع لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ والاجتماع الوزاري لوكالة مصائد الأسماك التابعة للمنتدى. إضافة إلى ذلك، مثل إقليم أولو-أو-توكيلاو، بوصفه رئيس وكالة مصائد الأسماك التابعة للمنتدى، تلك المنظمة في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي اعتمد الوثيقة الختامية، وهي إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة (مسار ساموا).

١٧ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2015/L.15.

مسائل ساموا الأمريكية، وأنغويلا، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، وغوام، ومونتسيرات، وبيكتيرن، وسانت هيلانة، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة A/AC.109/2015/1 و A/AC.109/2015/4 و A/AC.109/2015/5 و A/AC.109/2015/6 و A/AC.109/2015/7 و A/AC.109/2015/8

مشروع القرار *A/AC.109/2015/L.8*: مسائل ساموا الأمريكية، وأنغويلا، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، وغوام، ومونتسيرات، وبيتكيرن، وسانت هيلانة، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

٢٤ - اعتمد مشروع القرار *A/AC.109/2015/L.8*.

٢٥ - الرئيس: قال إن عدة وفود أكدت، خلال المشاورات غير الرسمية بشأن البند قيد النظر، الحاجة إلى أن تعود اللجنة إلى اتباع الممارسة المتعلقة بمعالجة مسائل جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في قرارات منفصلة قائمة بذاتها. وأضاف أن القرار المتخذ عام ١٩٩١ يهدف تبسيط وترشيد أعمال اللجنة، وتقليل حجم الوثائق كان القصد منه حسنا وأفضى إلى الشكل الجامع الراهن. يبد أنه خلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عُقدت عام ٢٠١٥ في ماناغوا، نيكاراغوا، ساقط الوفود مبررات قوية تشير إلى أن هذا الشكل يجرم الأقاليم قيد النظر من فرصة معاملتها كحالات متميزة وعاجلة من حالات إنهاء الاستعمار، وجعل من الصعب حصولها على القدر الأقصى من الاهتمام الضروري لتحريك عملية كل منها إلى الأمام على أساس كل حالة على حدة. وبناء عليه، اقترح أن تعالج اللجنة، بدءا من الدورة الحادية والسبعين عام ٢٠١٦، حالة كل إقليم في قرار مخصص له يكون من شأنه إيلاء أقصى قدر من الاهتمام إلى المسائل قيد النظر، على أساس كل حالة على حدة، وبما يتمشى مع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمراقبة الوثائق والحد منها.

٢٦ - وخلص إلى أن اللجنة الخاصة ترغب في قبول اقتراح الرئيس بوقف العمل بالشكل الجماعي ومعالجة حالة كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في قرار مخصص له، وذلك بدءا من الدورة الحادية والسبعين عام ٢٠١٦.

٢٧ - وقد تقرر ذلك.

مصرف TCI في جزر تركس وكايكوس، رغم مواصلة دعم المصارف الكائنة في المملكة المتحدة التي أنشئت من عائدات الاستعباد. ورغم الاحتفال في الآونة الأخيرة بذكرى مرور ٨٠٠ عام على صدور الميثاق الأعظم (Magna Carta)، حُرّم مواطنو جزر تركس وكايكوس من الحصول على عدد من فوائده الحقيقية. فقد حاول وزراء الحكومة تحقيق إنجاز وسط البيروقراطية التي استهدفت تحقيق الشفافية، ولكن الحكم الموازي أفضى إلى زعزعة الاستقرار السياسي وزاد من صعوبة وظائف القادة المحليين بلا مبرر.

٢٢ - وأردف قائلا إن الوفورات المحققة والنمو الاقتصادي الناشئين عن تدابير التقشف سيمكثان جزر تركس وكايكوس من سداد دينها قبل الأجل المحدد، ومن ثم إعفاء المملكة المتحدة من مسؤولية تقديم الضمان بصدد قرض قدره ٢٦٠ مليون دولار. وتواصل جزر تركس وكايكوس عملية التنويع والتعزيز بأقصى ما في وسعها، ولكن ثمة حاجة إلى إحداث تغيير في نظام الحكم. ويعتمد الكثيرون على اللجنة آمليين أن تكون خلافة وأن تساعد باتخاذ قرار خاص يهدف تحديد ما يمكن وصفه بأنه تجاوزات أو تراخ من الدولة القائمة بالإدارة، والقيام، عن طريق إفاد وفد للزيارة، بمراقبة الحالة الراهنة التي يمر بها النشاط السياسي بما يتمشى مع ولاية اللجنة. وبوسع اللجنة أيضا أن توصي بأي خيارات أخرى للإقليم، من قبيل الارتباط الحر.

٢٣ - واختتم بيانه قائلا إن المملكة المتحدة بوسعها فرض أوامر في المجلس المعني بأقاليم منطقة البحر الكاريبي التابعة لها التي لا تنفذ الإصلاحات المقترحة. وتساءل عما إذا كان ذلك يعني أن تلك الأقاليم أقل متزلة أو منحرفة أو قاومت النوايا الحسنة. وقال إن الشعب الذي ينتمي إليه شعب مسالم، وسوف يستخدم هذا الشعب أي وسيلة متاحة لبلوغ هدف تقرير المصير وتمتع الجميع بالرخاء والعدالة. ويؤمن ذلك الشعب بتوفير الحقوق للجميع وفقا للقانون وميثاق الأمم المتحدة وما يتصل بذلك من قرارات الجمعية العامة. لقد حان الوقت لاتخاذ ما يلزم من إجراءات، لأن التأخير ينطوي على مخاطر.

الاقتصادي والاجتماعي. ومن ثم يعتزم الاتحاد الروسي الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

٣٣ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2015/L.10.

مشروع القرار A/AC.109/2015/L.11: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٣٤ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2015/L.11.

مسألة الصحراء الغربية (A/AC.109/2015/2)

٣٥ - الرئيس: استرعى الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدها الأمانة العامة عن مسألة الصحراء الغربية (A/AC.109/2015/2).

٣٦ - السيد بوا - كامون (كوت ديفوار): قال إن جميع الأطراف عليها أن تسعى إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين بشأن مسألة الصحراء الغربية، وفقا للقرارات الصادرة بشأنها، وكذلك أهداف الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب وفده بالتزام الطرفين بالدخول في مرحلة من المفاوضات المكثفة بقدر أكبر وبجسنة ودون شروط مسبقة، حسب ما ورد في قرار الجمعية العامة ١٠١/٦٩. ويرحب وفده أيضا باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٨ (٢٠١٥)، ويواصل حث الطرفين على المضي قدما في عملية التفاوض، حيث إن الوضع الراهن غير مقبول أو مفيد لأي من الطرفين. وأعرب في هذا السياق عن ترحيب وفده بالجهود التي يبذلها المغرب لإيجاد حل نهائي لمسألة الصحراء المغربية، ويؤيد اقتراح المغرب منح منطقة الصحراء حكما ذاتيا موسعا داخل إطار سلامة المغرب الإقليمية ووحدته الوطنية. وأضاف أن جهود الوساطة المشكورة التي يقوم بها الأمين العام وممثلته الشخصية لدى الصحراء المغربية دليل على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في المسائل المتصلة بالسلام والأمن.

٣٧ - السيد إيرميديا كاستييو (نيكاراغوا): قال إن الصحراء الغربية ما برحت تحت الاحتلال منذ فترة طويلة،

مسألة إيفاد البعثات الزائرة (يتبع) (A/AC.109/2015/L.5)

مشروع القرار A/AC.109/2015/L.5

٢٨ - الرئيس: أشار إلى أن اللجنة وافقت، في جلستها الثانية التي عقدت في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، على إرجاء اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/AC.109/2015/L.5 بهدف إتاحة الوقت الكافي اللازم لاحتتام المشاورات. وقد أفضت تلك المشاورات إلى إعداد النص المتفق عليه بتوافق الآراء والمعروض على اللجنة.

٢٩ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2015/L.5.

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/AC.109/2015/L.9)

٣٠ - الرئيس: أشار إلى إن مشروع القرار يطلب من الأمين العام زيادة الموارد المتاحة أمام تصرف اللجنة بحيث تغطي الأنشطة المكلفة بها. وحيث إنه يفهم أن الأمانة العامة طلبت المزيد من الوقت كي تعد تقديرا للتكلفة الناتجة عن ذلك، اقترح أن ترجى اللجنة النظر في البند إلى يوم الجمعة، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٣١ - وقد تقرر ذلك.

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/AC.109/2015/L.10)

مشروع القرار A/AC.109/2015/L.10 تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٣٢ - السيد بوبوف (الاتحاد الروسي): تكلم تعليلا للموقف قبل التصويت فقال إن وفده يواصل دعم أعمال حقوق الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير والاستقلال إعمالا فعالا. بيد أن النظر في تلك المسألة السياسية الصرفة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي يصرف اهتمام المجلس عن مهامه الرئيسية في المجالين



الموقوفين في مراكز الاحتجاز على الرعاية الصحية. ورغم أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية أيدت تنفيذ برامج تستهدف معالجة مسائل الأسر المشردة والمشتتة، فإن من المؤسف أن مجلس الأمن، بسبب ضغوط من أعضاء دائمين بعينهم، لم يأخذ بتوصية الأمين العام بتوسيع نطاق ولاية البعثة كي تتضمن عنصرا عن حقوق الإنسان. وينبغي للمجتمع الدولي تشجيع احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين بالجزائر. وحث اللجنة الخاصة على أن تضي قدما في تنفيذ خطة العمل للعقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار وأن توصي بإيفاد البعثات الزائرة إلى الإقليم كي تحدد مدى التقدم المحرز في المفاوضات.

٤٠ - وطالب بوقف منح امتيازات استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة بالصحراء الغربية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتوقف الدول عن القيام بأي نشاط اقتصادي في الإقليم يضر بمصالح سكانه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د-٢٥) (١٩٧٠).

٤١ - واختتم بيانه قائلا إن خريطة الطريق المعدة لتسوية مسألة الصحراء الغربية واردة في خطة التسوية. وينبغي إجراء الاستفتاء المتفق عليه في أسرع وقت ممكن بغية تمكين شعب الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية من ممارسة حقه في تقرير المصير. وأعرب عن قلق وفده إزاء محاولة البحث عن حلول بديلة تتوخى إقامة حكم ذاتي خاضع للإشراف في ظل السيادة المغربية. وسيكون من شأنه هذا الحل الإبقاء فعليا على الوضع الاستعماري الراهن. إن الاستقلال ليس محل تفاوض، إذ إنه حق غير قابل للتصرف. وذكر أن وفده يؤيد القرار الذي اتخذته رؤساء دول الاتحاد الأفريقي الذي يدعو الأمم المتحدة إلى أن تحدد تاريخا يتم فيه إجراء الاستفتاء على تقرير المصير في الصحراء الغربية، وأن الوفد يبحث للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار على أن تستجيب لهذا القرار. وقال إن حكومته قد اعترفت رسميا بالجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية منذ عام ١٩٨٣ وستواصل

رغم الدعوات المتكررة من المجتمع الدولي المطالبة بإعمال حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. ويعكس تعيين رئيس موزامبيق السابق، يواكيم تشيسانو، مبعوثا شخصيا من الاتحاد الأفريقي لدى الصحراء الغربية الأهمية العظيمة التي توليها الدول الأفريقية للمسألة. ويتعين على المغرب والصحراء الغربية التوصل إلى اتفاق نهائي يتيح للصحراء الغربية ممارسة تقرير المصير وفقا لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

٣٨ - السيد راميريس كارنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفده يعتبر أن المسألة قيد النظر عملية إنهاء للاستعمار لم تُنجز بعد. ويؤيد وفده بقوة تحقيق تقرير المصير والاستقلال للصحراء الغربية، التي ما برح شعبها يسعى بشجاعة إلى ممارسة هذين الحقين منذ عام ١٩٦٣. وينبغي استئناف عملية التفاوض التي تؤيدها الأمم المتحدة، بغية إجراء استفتاء على الحكم الذاتي، وفقا لخطة التسوية التي وضعت عام ١٩٩١ وقرار مجلس الأمن ٦٩٠ (١٩٩١). وسوف يتسنى ذلك إذا توقف المغرب، السلطة المحتلة، عن تأجيل العملية وأبدى إرادة سياسية أكبر صوب التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين، ينص على منح شعب الصحراء الغربية حق تقرير المصير. إن المغرب يسعى إلى إطالة أمد احتلاله للإقليم من خلال أساليب من قبيل تغيير التركيبة السكانية في الإقليم. ويقوم المغرب أيضا بتأخير عمل المبعوث الشخصي للأمين العام والمثلة الخاصة للأمين العام لدى الصحراء الغربية، وذلك بمنعها من الزيارة لفترة بلغت تسعة أشهر. وقد أعرب كلا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تأييدهما لاستقلال الصحراء الغربية، التي هي المستعمرة الأخيرة المتبقية في أفريقيا.

٣٩ - وأضاف أن تقارير الأمين العام وشتى منظمات حقوق الإنسان تشير إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين القادمين من الصحراء الغربية شملت الاحتجاز التعسفي، والإفراط في استعمال القوة ضد المتظاهرين، وظروف التكدس والأحوال المعيشية غير الصحية، وسوء التغذية، وضالة أو انعدام إمكانية حصول



ما تبذله الأمم المتحدة من جهود صوب التوصل إلى ذلك الحل، الذي سيساعد على إحلال السلام على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٤٤ - السيد ميناه (سيراليون): قال إن مسألة الصحراء الغربية هي المسألة الوحيدة التي تتعلق بإقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي في أفريقيا، وواحدة من أصعب المسائل التي تواجه تلك القارة. وأعرب عن ترحيب وفده بعزم المغرب وشعب الصحراء الغربية على تسوية المسألة من خلال المفاوضات. وأضاف أن حكومته ستواصل دعم ما يبذله الاتحاد الأفريقي من جهود تستهدف دفع الطرفين إلى التفاوض على تسوية دائمة ومقبولة لديهما. وينبغي لمجلس الأمن أن يجدد التزامه بإيجاد حل للمسألة وأن يتخذ زمام المبادرة بقدر أكبر سعياً إلى إيجاد حل دائم. وذكر أن عملية التفاوض الراهنة ترقى إلى توقعات حكومته. وينبغي أن يتسنى للجنة الخاصة دعم جميع المقترحات الرامية إلى التوصل إلى حل دائم للمشكلة. وأعرب عن تأييد حكومته لما اتخذته كل من منظمة الوحدة الأفريقية السابقة، والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن من قرارات في هذا الصدد.

٤٥ - السيد فورنل (إكوادور): قال إن الاستعمار يشكل انتهاكاً للعدالة والقانون الدولي. ومن المثير للإحباط أن ذلك الأمر الذي عفا عليه الزمن، ويشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان ويعوق تعزيز السلام والتعاون، لا يزال يتعين معالجته في القرن الحادي والعشرين. وينبغي أن يتيح العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار الفرصة لإنهاء ذلك الاستعمار. وتضطلع الدول القائمة بالإدارة بدور جوهري، وينبغي أن تتعاون تعاوناً تاماً في تلك العملية، خصوصاً بالانتظام في إحالة المعلومات المتصلة بأحوال الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تضطلع بالمسؤولية عنها، وفقاً للمادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د-١٥).

٤٦ - ومضى قائلاً إن شعب الصحراء الغربية هو الطرف الوحيد الذي من حقه أن يقرر طرائق تحقيق تقرير مصيره، في إطار حدود القانون الدولي. لذا أعرب عن تأييد وفده

دعم ما تبذله الأمم المتحدة من جهود ترمي إلى تيسير التوصل إلى اتفاق بين المغرب وجبهة البوليساريو.

٤٢ - السيد ليون غونساليس (كوبا): أعرب عن تأييد وفده لحق الصحراء الغربية في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد، والقانون الدولي. واسترعى الانتباه إلى البيان الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في آذار/مارس ٢٠١٥ بشأن الحالة في الصحراء الغربية، الذي أشار إلى أن إيجاد حل للتراع سوف يستلزم التزاماً دولياً أكبر وتعاوناً وثيقاً بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأعرب عن أمل وفده في أن يتم تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذا الصدد. وذكر أن كوبا، مثلها في ذلك مثل باقي الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين، ينص على منح شعب الصحراء الغربية الحق في تقرير المصير. وقد دعمت حكومته أيضاً تنمية الإقليم بتوفير التعليم والتدريب في كوبا لصالح مئات من طلبة الصحراء الغربية، استجابة لقرارات الأمم المتحدة التي تدعو الدول إلى تقديم تسهيلات دراسية وتدريبية إلى سكان الإقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٤٣ - السيد أرنسيبيا فيرنانديس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) قال إن الصراع في الصحراء الغربية يتصل بمسألة إنهاء الاستعمار حسب فحوى القرار ١٥١٤ (د-١٥) (١٩٦٠). وفي حين أن الجولات الأخيرة من المفاوضات والمناقشات غير الرسمية لم تسفر عن نتائج ملموسة، كرر الطرفان تأكيد التزامهما بمواصلة المفاوضات. لذا أعرب عن أمل وفده في التوصل قريباً إلى حل يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. كما أعرب عن ترحيب وفده بتجديد نقطة تركيز عمل المبعوث الشخصي للأمين العام لدى الصحراء الغربية، التي تيسر إجراء المفاوضات بصدد التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين ينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. واختتم بيانه قائلاً إن وفده سيواصل دعم

بلا طائل جراء العقوبات التي يضعها المغرب، بدعم من فرنسا.

٤٨ - وتابع بيانه قائلًا إن الحالة الراهنة تضر بسمعة الأمم المتحدة وتتسبب في قيام المنظمة بتخصيص موارد جمة لمواصلة تشغيل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وتمكّن تلك الحالة أيضا السلطة المحتلة من قمع سكان الصحراء الغربية بوحشية، واستغلال موارد الإقليم الطبيعية بسرعة، خصوصا الأسماك والفوسفات. وقام المغرب، إضافة إلى ذلك، بتعقيد جهود إنهاء الاستعمار بدعوة شركات أجنبية إلى البحث عن النفط قبالة سواحل الإقليم. وإن الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية في الصحراء الغربية المستمر منذ ٤٠ عاما يهدد بحرمان البلد من موارده في المستقبل المنظور. وقد أشار الأمين العام في تقريره S/2014/258 إلى أن ما تبذله الأمم المتحدة من جهود سيستمر إلى حد بعيد ريثما يتحدد المركز النهائي للإقليم. وأشار التقرير أيضا إلى أنه في حالة عدم إحراز تقدم بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٥، سيحين وقت إشراك أعضاء مجلس الأمن في إجراء استعراض نهائي لعملية السلام، والطلب إليهم إيجاد وسائل بديلة تتيح التحرك إلى الأمام. وللأسف، لم يتضمن آخر تقرير من الأمين العام استعراضا نهائيا لعملية السلام أو طلبا إلى مجلس الأمن لإجرائه، رغم أن رفض المغرب السماح للمبعوث الشخصي للأمين العام بدخول الصحراء الغربية على مدى قرابة عام يعني عدم إحراز تقدم.

٤٩ - وأردف قائلا إن المغرب يرغب في ضمان عدم تحرك عملية السلام إلى الأمام. إنه يتوهم أن أساليب التعطيل التي يمارسها، وأن العام المقبل سيشهد تولي أمين عام جديد ذلك المنصب، سيفضيان إلى نسيان مسألة الصحراء الغربية وسيصبح الوضع الراهن وضعًا دائما. ولا تزال الحالة راكدة رغم ما بذله الاتحاد الأفريقي وعدد من أعضاء مجلس الأمن من جهود خلال عملية اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٨ (٢٠١٥). وقد اتخذت الدورة العادية الخامسة والعشرون لجمعية الاتحاد الأفريقي قرارا يتجلى فيه الإحباط الأفريقي إزاء التأخير ويدعو الجمعية العامة إلى أن تحدد تاريخا يُجرى

الناتج للجهود المبذولة في سياق عملية التفاوض الراهنة سعيا إلى التوصل إلى حل عادل ودائم يكون من شأنه إعادة حق شعب الصحراء الغربية غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وأعرب أيضا عن تأييد وفده للعمل الذي يقوم به في هذا الصدد المبعوث الشخصي للأمين العام، والممثلة الخاصة للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وذكر أن من الواضح أن مسألة الصحراء الغربية هي مسألة من مسائل إنهاء الاستعمار. وفي ضوء الخلاف المستمر في إطار هذا النزاع، يتعين أن يواصل جميع الأطراف السعي صوب التوصل إلى اتفاق يكون من شأنه تهيئة المجال أمام وضع آليات ترمي إلى رصد حالة حقوق الإنسان في الإقليم.

٤٧ - السيد بخاري (المراقب عن جبهة البوليساريو): قال إن المغرب قام بغزو مستعمرة الصحراء الغربية الإسبانية السابقة عام ١٩٧٥ بهدف ضمها إلى أراضيه. وإن استمرار وجود مستعمرة في أفريقيا هو إهانة للقارة التي كان نضالها صوب الحرية هو السبب الأساسي في صدور قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). لقد قامت جبهة البوليساريو دوما بإعادة التأكيد على الدور الكبير الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة في إتمام عملية إنهاء الاستعمار التي توقفت بشكل وحشي بسبب الغزو الذي شنّه المغرب على الصحراء الغربية واحتلاله لها عسكريا بعد ذلك. لقد ردت الصحراء الغربية على ذلك بالنضال من أجل حقها في البقاء، وهو ما ينبغي أن يفعله أي شعب له كرامته عند تعرضه للغزو من قوة أجنبية. وقد اتفق عام ١٩٩١ كل من جبهة البوليساريو والمغرب، طرفي النزاع، على إجراء استفتاء في العام التالي يتيح أمام شعب الصحراء الغربية فرصة الاختيار بين الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب. بيد أن المغرب لم يسمح بإجراء الاستفتاء. وعلاوة على ذلك، تزعم تلك الدولة الآن أن الصحراء الغربية هي جزء فعلي من أراضيتها وترفض قبول إجراء استفتاء يطرح الاستقلال كأحد الخيارات. إن هذا الموقف المتعنت، الذي يتناقض مع القانون الدولي، هو السبب في عدم إحراز تقدم في عملية إنهاء الاستعمار. وما برحت الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام

ويشكل استمرار الاحتلال على أيدي المغرب تحدياً لميثاق الأمم المتحدة وسلطة اللجنة الخاصة ومصادقيتها.

٥٢ - ومضى قائلاً إن من المؤسف عدم تسني كسر الجمود في المفاوضات. وقد اتخذ الاتحاد الأفريقي عدة مبادرات في محاولة لتحريك العملية قدماً. واجتمع المبعوث الخاص للاتحاد مع الجهات المعنية الدولية الرئيسية، ومنها أمانة الأمم المتحدة، للتعبير عن شعور المنظمة بالإحباط إزاء عدم إحراز تقدم وغياب المشاركة الدولية. واتخذ أيضاً مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قراراً بإنشاء فريق اتصال دولي معني بالصحراء الغربية، كي يتولى تنشيط لجنة رؤساء الدول والحكومات المخصصة المعنية بالتزاع في الصحراء الغربية بهدف ضمان التشارك في المسألة على مستوى رفيع ومستمر. وطلب ذلك المجلس أيضاً من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتخاذ الخطوات الملائمة التي تضمن إجراء رصد مستمر ومستقل ومحيد لحالة حقوق الإنسان في الإقليم، وطلب إلى مجلس الأمن التوصية بأن يتم النظر في إجراء مقاطعة عالمية لمنتجات الشركات الضالعة في استغلال الموارد الطبيعية في الصحراء الغربية بشكل غير مشروع. وقد أكدت جمعية الاتحاد الأفريقي، في دورتها العادية الخامسة والعشرين، الحاجة الماسة إلى بذل جهود دولية تستهدف تيسير التوصل إلى حل للتزاع في وقت مبكر، وأشارت إلى فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة عام ١٩٧٥ التي دعت الأمم المتحدة إلى أن تحدد تاريخاً يجري فيه الاستفتاء على تقرير المصير. وأكدت الجمعية من جديد أيضاً دعمها للمبعوث الخاص يواكيم تشيسانو بوصفه المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لدى الصحراء الغربية.

٥٣ - واختتم بيانه قائلاً إن وفده أعاد تأكيد دعمه للجهود المبذولة صوب التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية، ينص على ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ويؤيد الوفد أيضاً قيام اللجنة الخاصة بإيفاد بعثة لزيارة الإقليم.

فيه الاستفتاء على تقرير المصير. وإن شل حركة مجلس الأمن نتيجة الدعم الفرنسي لاحتلال الصحراء الغربية من المغرب قد يفضي إلى حالة بالغة الخطورة ولا يمكن التحكم فيها في منطقة مهتزة أصلاً بعدم الاستقرار في منطقة الساحل. ولا يتسنى احتواء الإحباط الذي يشعر به الشعب جراء تقاعس الأمم المتحدة بعود خوفاء إلى الأبد. لذا من الضروري أن تثبت اللجنة الخاصة أنها لا تزال تعمل على تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله وأنها ملتزمة بهذا الهدف: وهو القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله.

٥٠ - واختتم بيانه قائلاً إن وفده ما برح يطلب من اللجنة الخاصة منذ سنوات زيارة الإقليم. وقد دعت أيضاً قرارات شتى من الجمعية العامة للجنة إلى أن تواصل رصد عملية إنهاء الاستعمار، التي سيكون من الصعب عليها إجراؤها بفعالية من نيويورك. وعلاوة على ذلك، تقرر في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، التي عقدت في أيار/مايو ٢٠١٥ أن اللجنة الخاصة ينبغي لها أن تنظم عقد دورة خاصة عن الصحراء الغربية. إن عقد تلك الدورة سيكون على وجه التأكيد محل ترحيب من الدول الأعضاء التي تعمل بحسن نية وستلتزم بتقييم عملية إنهاء الاستعمار وستوصي بسبل العمل. إن تقييد أيدي مجلس الأمن لا ينبغي أن يحول دون قيام اللجنة الخاصة باتخاذ ما يلزم من إجراءات، نظراً إلى أن لديها قواعد ذاتية للعمل. ويتعين أن تخطو اللجنة الخطوات الكفيلة بأن تقوم مباشرة برصد عملية إنهاء الاستعمار، بما في ذلك زيارة الصحراء الغربية.

٥١ - السيد مينيلي (المراقب عن جنوب أفريقيا): قال إن عدم اعتراف وفده بالصحراء الغربية كان سيحمله شريكاً في إنكار حق شعب ذلك الإقليم في تقرير المصير. وإن النضال الذي يخوضه هذا الشعب هو نضال من أجل تقرير المصير، وهو مبدأ راسخ من مبادئ إنهاء الاستعمار، وحقوق الإنسان، واحترام القانون الدولي، وأمن واستقرار القارة الأفريقية. لقد اعترفت الجمعية العامة دوماً بحق شعب آخر مستعمرة باقية في أفريقيا في تقرير المصير والاستقلال، ودعت إلى إعمال ذلك الحق وفقاً لقرارها ١٥١٤ (د-١٥).

الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بأن توفد اللجنة بعثة لزيارة الصحراء الغربية، وأن تعقد دورة خاصة عن الإقليم. وذكر أن وفده سوف يدرس عن كثب استنتاجات وتوصيات اللجنة.

٥٦ - واستطرد قائلاً إن اللجنة الخاصة يقع على كاهلها أيضاً واجب رصد حالة حقوق الإنسان في الإقليم. وذكر أن وفده سيدعم جميع بعثات أو آليات تقصي الحقائق التي تنظمها الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام. وفي ضوء الشهية المفتوحة صوب الموارد الطبيعية في الصحراء الغربية، تجدر الإشارة إلى الفتوى القانونية التي أصدرها هانز كوريل، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية ومفادها أن "القيام بأنشطة أخرى في مجال التنقيب أو الاستغلال دون مراعاة مصالح شعب الصحراء الغربية ورغباته سيشكل انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي المنطبقة على أنشطة الموارد المعدنية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" (S/2002/161).

٥٧ - وأردف قائلاً إن مجلس الأمن قد كرر مراراً تأكيد التزامه بإعمال حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير. وبالنظر إلى أن المسألة هي قضية من القضايا الأفريقية الجذرية، فمن المهم أيضاً أن يؤخذ في الحسبان موقف القادة الأفارقة. فقد أعرب الاتحاد الأفريقي عن دعمه الراسخ وغير المشروط لشعب الصحراء الغربية في أن يمارس حقه في تقرير المصير، ووضع ذلك الدعم موضع التطبيق بتعيين مبعوث خاص إلى الصحراء الغربية. وعلاوة على ذلك، أصدر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بياناً في آذار/مارس ٢٠١٥ أعاد فيه تأكيد دعمه لحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير، وأتبعه باتخاذ قرار يدعو فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة لأن تحدد تاريخاً يجري فيه الاستفتاء على تقرير المصير، وأن تعمل على حماية الصحراء الغربية باعتبارها إقليماً من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من أي عمل قد يقوض سلامتها. وحث القرار أيضاً مجلس الأمن على أن يضطلع بمسؤوليته بشكل تام وأن يتصدى بفعالية لانتهاكات

٥٤ - السيد بوقدوم (المراقب عن الجزائر): قال إن النزاع في الصحراء الغربية والمعارضة التي تواجهها جبهة البوليساريو، الممثل الشرعي للشعب، مسألة من مسائل إنهاء الاستعمار. وإن الأمم المتحدة يقع على كاهلها مسؤولية ضمان إعمال حق تقرير المصير. ويتعين إنهاء استعمار الصحراء الغربية فوراً وبلا شروط، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأعرب عن شعور وفده بالإحباط والقلق العميق إزاء عدم إحراز تقدم في المسألة. وفي إطار العقد الثالث للقضاء على الاستعمار، لا يفرضي الجمود الحالي سوى إلى مزيد من التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة فيما يختص بسلطتها ومصداقيتها. وقد أعربت الجمعية العامة مبكراً عام ١٩٦١ عن اقتناعها في قرارها ١٦٥٤ (د-١٦) بأن تأخير تطبيق الإعلان هو مصدر مستمر من مصادر النزاع والشقاق على الصعيد الدولي، ويعوق بشكل خطير التعاون الدولي، ويخلق حالة متزايدة الخطورة في أجزاء كثيرة من العالم قد تهدد السلام والأمن الدوليين. وإن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة تتعطل بعقبات شتى فرضت لمنع تنفيذ خطة التسوية التي أعدت عام ١٩٩١، رغم أن الخطة قد اعتمدها مجلس الأمن بالإجماع. لقد آن الأوان منذ وقت طويل لإتاحة الفرصة أمام السلام، ويمكن تحقيق ذلك بسهولة شديدة من خلال التعاون مع كيانات الأمم المتحدة وإجراء استفتاء بصدد تقرير المصير.

٥٥ - وأعقب ذلك بالقول إن الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٦٥٤ (د-١٦) طلب فيها من اللجنة الخاصة أن تدرس تطبيق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بهدف تقديم مقترحات وتوصيات بصدد إحراز التقدم ونطاق تطبيق الإعلان، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في هذا الصدد. وأيضاً كرر القرار الإشارة إلى الأهداف والمبادئ المحسدة في الإعلان وأعاد تأكيدها، خصوصاً الفقرة ٥ منه. وينبغي للجنة الخاصة أن تحدد أفضل كيفية يمكن بها تطبيق ولايتها. وفي هذا الصدد، يتعين أن تدرس الطلبات التي تقدم بها ممثل الصحراء الغربية في الحلقة

ومقبولا لدى الطرفين. وإن اقتراح الجزائر عام ٢٠٠١ بتقسيم الإقليم المقدم إلى المبعوث الشخصي للأمم العام وقتئذ، جيمس بيكر الثالث، قد رفضه المغرب على الفور. ويشكل ذلك المقترح دليلا على أن الدعم المفترض من الحكومة الجزائرية لحق تقرير المصير هو مجرد ذريعة تستعملها في محاولة لتقويض حقوق المغرب المشروعة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، قدمت حكومته "المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لمنطقة الصحراء" إلى الأمين العام. وجاء المقترح على إثر مشاورات وطنية شملت الجميع، ومنهم ممثلو سكان الصحراء المغربية. وتتمشى مبادرة الحكم الذاتي مع القانون الدولي ومع أحدث القواعد والمبادئ المتعلقة بتفويض السلطات. وتقر المبادرة أيضا بأن الاستقلال ليس خيارا واقعيًا، حسب ما صرح به المبعوث الشخصي السابق للأمم العام، السيد بيتر فان والسوم. والمبادرة حل توافقي يمنح السكان المحليين سلطات واسعة في اتخاذ القرارات في كل من المجال التنفيذي والتشريعي والقضائي. وسيجري التفاوض على المبادرة وتقديمها إلى السكان المعنيين للتشاور قبل اعتمادها. ومنذ تقديم المبادرة اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات، كان آخرها القرار ٢٢١٨ (٢٠١٥)، الذي حدد بوضوح العوامل التي يتعين أخذها في الاعتبار لدى التفاوض على تسوية سياسية للتزاع، أي الأهمية العالية للمقترح المغربي، والجهود الجدية والصادقة التي يبذلها المغرب منذ عام ٢٠٠٦، وضرورة أن تقوم المفاوضات على أساس الواقعية والرغبة في التوصل إلى حل توافقي إذا أريد المضي قدما، والطبيعة الإقليمية التي يتسم بها التزاع وما يترتب على ذلك من الحاجة إلى إبداء الدولتين المجاورتين للتعاون بقدر أوسع مع الأمم المتحدة ومع كل منهما، وما يمكن أن يحققه التوصل إلى حل سياسي وتوثيق التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من إسهام في استقرار وأمن منطقة الساحل. بيد أنه بدلا من السعي إلى التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض استنادا إلى تلك المبادرة، تواصل الأطراف الأخرى محاولة إحياء خطة تخلي عنها مجلس الأمن منذ فترة طويلة.

حقوق الإنسان واستغلال موارد الإقليمي الطبيعية بشكل غير مشروع.

٥٨ - واحتتم بيانه فقال إن الحالة خطيرة، بيد أن وفده لدية الأمل في أن يسود التعقل وأن تثمر جهود الأمم المتحدة في المستقبل القريب. وذكر أن موقف حكومته بصدد حق تقرير المصير لن يتغير قط. وإن حكومته، بوصفها مراقبا رسميا من مراقبي عملية السلام، تطلب ببساطة من اللجنة أن تظطلع بولايتها وأن تضمن ممارسة حق تقرير المصير.

٥٩ - السيد القادري (المراقب عن المغرب): قال إن مسألة الصحراء الغربية هي مسألة من مسائل السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية. لقد أعاد المغرب تشكيل أراضيه الوطنية قطعة قطعة، بحصوله على السيادة عام ١٩٥٦، واستعادة طرفاية عام ١٩٥٨، وإفني عام ١٩٧٦، والصحراء عام ١٩٧٥. وقد أضيفت مسألة الصحراء الغربية إلى قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عام ١٩٦٣ بعد حث من المغرب. وفي ذلك الوقت، دعت القرارات الصادرة في هذا الصدد إلى إجراء مفاوضات بين المغرب وإسبانيا؛ ولم تكن الجماعة المعروفة باسم جبهة البوليساريو قد ظهرت إلى الوجود. واحتتمت عملية إنهاء الاستعمار عام ١٩٧٥ بإبرام اتفاق مدريد. ورغم تلك الحقائق التاريخية، لا يزال التزاع مطروحا على جدول أعمال الأمم المتحدة نتيجة المحاولات الجزائرية الجارية الساعية إلى تقييد حق المغرب غير القابل للتصرف في الحفاظ على سلامته الإقليمية ووحدته الوطنية. إن مخططات الهيمنة الجزائرية في شمال أفريقيا ومصالحها الجغرافية-السياسية تنتمي إلى الحرب الباردة. وتواصل الجزائر أيضا تأجيج التزاع بتقديم موارد هائلة إلى جبهة البوليساريو. ويتعين على تلك الدولة أن تتحمل مسؤولية موقفها، الذي يجعل منطقة المغرب ومنطقة الساحل عرضة لتهديدات الجماعات الإرهابية والإجرامية.

٦٠ - وواصل كلامه فقال إن الأمم المتحدة توقفت، منذ عام ٢٠٠٤، عن مناقشة خطط التسوية السابقة وما برحت تدعو الطرفين إلى التفاوض على حل للتزاع يكون دائما

القانون، وحالات اختفاء قسري، واستعباد، وتم فصل الأطفال عن أسرهم وإجبارهم على الانضمام إلى الجيش. إن عسكرة المخيمات انتهاك صارخ للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، رغم صدور قرارات مجلس الأمن الداعية إلى تسجيل اللاجئين، لا يزال سكان المخيمات محرمين من هذا الحق. إن الحاجة إلى التسجيل أصبحت أكثر إلحاحا الآن أكثر من أي وقت مضى، بالنظر إلى التحقيق الذي أجراه في الآونة الأخيرة المكتب الأوروبي لمكافحة الغش، الذي كشف النقاب عن قيام الجزائر وجمهورية البوليساريو بتحويل المعونة عن مسارها بشكل منهجي وواسع النطاق، الأمر الذي وقع جزئيا نتيجة التضخيم الزائف في أعداد اللاجئين في المخيمات. إن التسجيل هو أيضا في صالح أمن المنطقة، حيث تفضي أنشطة الإرهابيين إلى تزايد إمكانية التسلسل إلى داخل المخيمات وتهديد المنطقة وما وراءها.

٦٢ - واستطرد قائلاً إن حكومته قد تشاركت بحسن نية مع الأمم المتحدة للعمل على التوصل إلى حل سياسي واقعي ونهائي ومقبول من الطرفين على أساس منح الصحراء الغربية حكما ذاتيا. وإن الحكومة تعارض تماما المحاولات التي قام بها في الآونة الأخيرة الاتحاد الأفريقي للتدخل في المسألة. لقد تخلى الاتحاد الأفريقي عن حياده واستبق بطريقة منحازة نتيجة المفاوضات بأن قبل في عضويته كيانا لا يمتلك صفة من صفات السيادة. وعلاوة على ذلك، يجري المساس بمصداقية الاتحاد الأفريقي بصدده مسألة الصحراء المغربية، نظرا إلى أن موقفه يتعارض مع قرار مجلس الأمن ٢٢١٨ (٢٠١٥)، الذي أشار بلا لبس إلى ضرورة التوصل إلى حل من خلال عملية التفاوض التي ترعاها الأمم المتحدة.

٦٣ - واحتتم بيانه قائلاً إن المغرب قد أثبت، بتقديم مبادرة الحكم الذاتي، جدية ومصداقية ما يبذله من جهود، وأنه يرغب في إنهاء النزاع، شريطة عدم المساس بسلامته الإقليمية. إن الأطراف الأخرى يقع على عاتقها الآن التشارك بحسن نية في العملية السياسية.

٦١ - وأعقب ذلك بالقول إن الجزائر وجبهة البوليساريو تنهجان استراتيجية تستهدف استغلال دواعي القلق إزاء حقوق الإنسان كذريعة ترمي إلى الإبقاء على الوضع الراهن، الذي يفضي ببساطة إلى إطالة أمد معاناة من يعيشون في مخيمات اللاجئين. بيد أن المجتمع الدولي رفض التلاعب به عن طريق ذلك المخطط، وهو مقتنع بالإصلاحات المغربية الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراماً تاماً على كامل أراضيه. وقد تضمن قرار مجلس الأمن ٢٢١٨ (٢٠١٥) الترحيب بالجهود المغربية بصدده حقوق الإنسان. واستفادت منطقة الصحراء الغربية من الإصلاحات الهيكلية المتعمقة، خصوصا في مجالات التخطيط، والتنمية البشرية، وترسيخ سيادة القانون، والحوكمة الرشيدة. ويضمن دستور عام ٢٠١١ زيادة الحريات الفردية والجماعية. وذكر أن حكومته خصصت موارد مالية وبشرية كبيرة للبنية الأساسية والمشاريع الاجتماعية-الاقتصادية في الصحراء المغربية، التي حققت الآن أعلى المؤشرات الاجتماعية في البلد. ويشارك سكان الصحراء الغربية في الحياة العامة والسياسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى جانب باقي المجتمع المغربي، سواء بصورة مباشرة أو من خلال الممثلين المنتخبين على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والبرلماني. ومن ناحية أخرى، ليست الجزائر في وضع يسمح لها بتلقي أحد من الدول الأعضاء أخرى دروسا بصدده حقوق الإنسان. فلقد اتخذ البرلمان الأوروبي في الآونة الأخيرة، في نيسان/أبريل ٢٠١٥، قرارا بصدده الانتهاكات التي يشهدها ذلك البلد. وتقوم الجزائر أيضا بجرمان قطاعات من سكانها ذاتهم، لا سيما القبائل وبنو مزاب، من حقوقهم الثقافية والسياسية، وتتحمل المسؤولية عن حالات اختفاء الآلاف قسريا الباقية دون تفسير منذ عقود من الزمان. إن المنظمات غير الحكومية التي مُنعت من دخول الجزائر لديها مكاتب في المغرب. ففي مخيمات تندوف للاجئين، كُتبت حريات حقوق الإنسان الأساسية من قبيل حرية التحرك، وحرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات. وتجري أيضا أعمال قتل خارج نطاق

٦٤ - السيد بوقدوم (المراقب عن الجزائر): قال إن بلده مراقب رسمي من مراقبي عملية السلام، حسب ما أكدته قرارات مجلس الأمن. وأعرب عن رفضه للمزاعم المثيرة للدهشة التي أبداها ممثل المغرب بصدد الحالة في بلده، ودعا اللجنة الخاصة إلى زيارة الصحراء الغربية وتندوف بغية رسم صورة دقيقة عن الحالة.

٦٥ - الرئيس: قال إنه يؤكد لأعضاء اللجنة الخاصة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن اللجنة ستبذل كل ما في وسعها كي تفي بالولاية الموكلة إليها. وخلص إلى أن اللجنة الخاصة ترغب في اختتام نظرها في المسألة في الوقت الراهن وإحالة كل ما يتصل بالبند من وثائق إلى الجمعية العامة تيسيرا للنظر في البند أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).

٦٦ - وقد تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.